



تقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 ملخص تنفيذي



الفهرس

مقدمة	05
أهم الاستنتاجات	07
أهم المؤشرات	15
المؤشرات العامة	17
المؤشرات المتعلقة بموارد 2018	20
المؤشرات المتعلقة بنفقات 2018	23

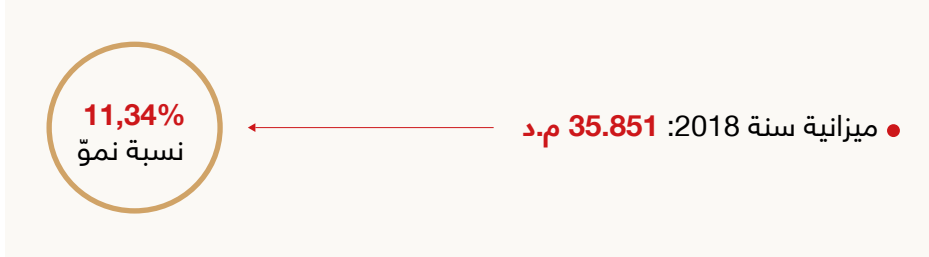
مقدمة

استنادا إلى النصوص القانونية التي تنظّم مسار إعداد الميزانية وتنفيذها وغلقتها، تعدّ محكمة المحاسبات تقريرا عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 تضمّنه خاصة تحليلا لتطوّر الوضعية المالية للدولة خلال السنة المعنية والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في هذا المجال. ويُشفع هذا التقرير بالتصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة ويرفق بمشروع القانون المذكور.

وبعد النظر في حسابات تصرف المحاسبين العموميين المجمّعة في حساب أمين المال العام للبلاد التونسية باعتباره المحاسب المركزي الذي يتضمّن حساب تصرفه جميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين، وبعد النظر في الحساب العام للدولة المقدّم من قبل وزير المالية والذي يتضمّن جميعا لحسابات المصالح الأجرة بالصرف، **تصرّح محكمة المحاسبات بمطابقة الحساب العام للدولة لسنة 2018 لحسابات التصرف للمحاسبين العموميين**، مع تحفظها في خصوص صحّة نقل رصيد الفواضل في موفى سنة 2017 إلى تصرف سنة 2018 في مستوى العنوان الثّاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة والعنوان الثّاني لميزانيات المراكز الدبلوماسية بالخارج.

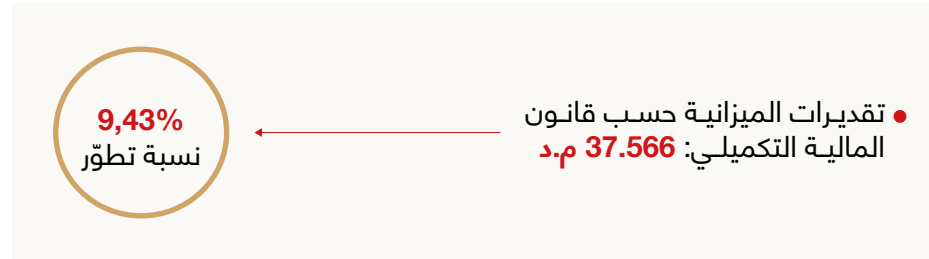
أهم الاستنتاجات

بلغت التقديرات الأولية لميزانية الدولة لسنة 2018 حسب قانون المالية الأصلي 35.851 م.د مسجلة نموًا بنسبة 11,34%. وعلى غرار السنوات الأخيرة، شهدت سنة 2018 مراجعة للميزانية الأصلية عبر قانون مالية تكميلي تمت المصادقة عليه على سبيل التسوية وذلك في 17 ديسمبر 2018.



فقد تم إعداد هذا القانون بعد مرور ما يقارب ثلاث أرباع السنة بشكل أخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمتغيرات التي أثرت في منحى تنفيذ الميزانية إلى حد تلك الفترة من معدلات أسعار البترول وأسعار الصرف ونسبة النمو الاقتصادي ونسق نمو الواردات والصادرات المحققة.

وبلغت تقديرات الميزانية حسب قانون المالية التكميلي 37.566 م.د مسجلة تطورًا بما نسبته 9,43% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2017. وكانت الموارد الجمالية المحصلة بمبلغ 38.641,937 م.د.

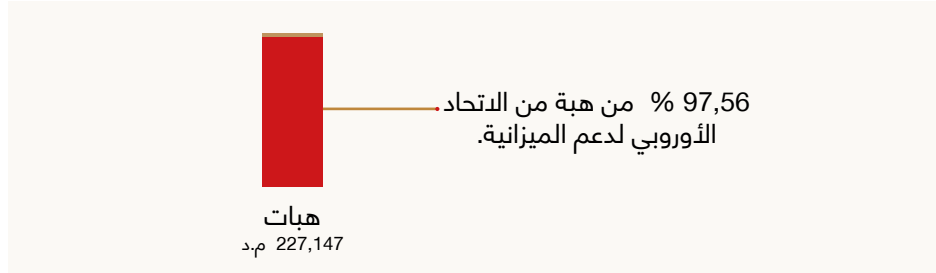


وبلغ مجموع الموارد الذاتية باعتبار الهبات الخارجية 30.054 م.د وهو ما يمثل 77,78% من كامل موارد ميزانية الدولة. وتطورت هذه الموارد في سنة 2018 بنسبة 15,59% مقارنة بسنة 2017 مقابل 11,42% في السنة السابقة.

وتم تمويل الميزانية أساسا عن طريق الموارد الجبائية التي ما فتئت تتدعم من سنة إلى أخرى. وبلغت قيمتها 24.529 م.د وحصلتها 63,48% من جملة الموارد المحصلة. وبلغت نسبة الضغط الجبائي 23,24%. وعرفت الموارد الجبائية ارتفاعا

بما نسبته **15,48 %** مقارنة بالسنة الفارطة. وبلغت موارد الدولة من مساهماتها ومداخل التصرف في ممتلكاتها ما قيمته 5.525 م.د وهو ما يمثل 14,30 % من جملة موارد الميزانية.

وبلغت مداخل المصادرة **134,500 م.د**. وتلقت ميزانية الدولة موارد خارجية أخرى في شكل هبات بلغ مجموعها **227,147 م.د** تأتت أساسا بنسبة **97,56 %** من هبة من الاتحاد الأوروبي لدعم الميزانية.



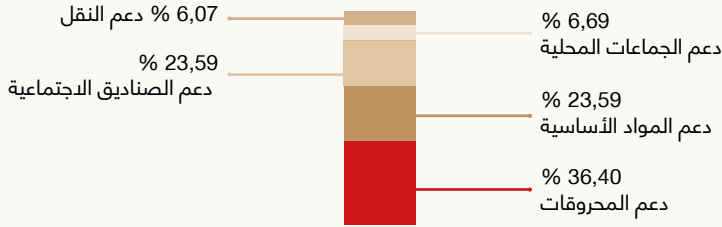
كما تمّ تمويل الميزانية عن طريق الاقتراض بما قيمته **8.588 م.د**. وتوزعت هذه الموارد بين موارد القروض الخارجية (**6.148 م.د** وحصه **71,59 %**) وموارد القروض الداخلية (**2.440 م.د** وحصتها **28,40 %**). وتأتت موارد الاقتراض الخارجي أساسا من صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره **2.046,625 م.د** والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ **1.538,453 م.د** والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ **357,637 م.د**. كما تمّت تعبئة موارد من السوق الماليّة العالمية بمبلغ **893,913 م.د**.

وتأتت بقية موارد ميزانية الدولة من موارد صناديق الخزينة الصافية بما قيمته **3.064,712 م.د**. وباعتبار المبلغ الجملي الذي تمّ خصمه من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة (**1.299,087 م.د**) لفائدة موارد العنوان الأوّل لميزانية الدولة، يرتفع مجموع موارد صناديق الخزينة إلى **4.363,799 م.د**.

وبلغت النفقات الجمالية المنجزة **37.447,486 م.د** وتمّ تنفيذ التقديرات النهائية في شأنها بنسبة **98,64 %**. وتمّ إنفاق الميزانية في حدود **62,49 %** بعنوان نفقات التصرف و**20,94 %** بعنوان نفقات خدمة الدين العمومي في حين لم تتجاوز حصة نفقات التنمية **13,92 %**.

وتواصل استئثار نفقات التأجير العمومي بالنصيب الأوفر من نفقات التصرف بحصة قدرها **63,14 %**. وبلغت نسبة نفقات التأجير مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي **14 %** ⁽¹⁾ وكانت حصة التدخّلات العمومية في حدود **31,70 %**.

● التدخلات العمومية



وتوزعت هذه التدخلات والبالغة 7.417,385 م.د أساسا بين دعم المحروقات (36,40%) ودعم المواد الأساسية (23,59%) ودعم الصناديق الاجتماعية والعائلات المعوزة (20,02%) ودعم الجماعات المحلية (6,69%) ودعم النقل (6,07%).

وتمّ صرف نفقات التنمية أساسا في قطاع التجهيز والإسكان والدفاع الوطني والفلاحة والتربية والتعليم العالي وذلك لتمويل مشاريع تخصّ إنجاز الطرقات والجسور والعمران والإسكان والتجهيزات العسكرية والماء الصالح للشرب والغابات والمناطق السقوية والسدود.

وأفرز تجاوز حجم النفقات المنجزة لحجم الموارد الذاتية المحصّلة عجزا في الميزانية نسبته⁽²⁾ 4,8%⁽³⁾ من الناتج المحلي الإجمالي ممّا استوجب تمويلا صافيا إضافيا بقيمة 3.501,556 م.د.

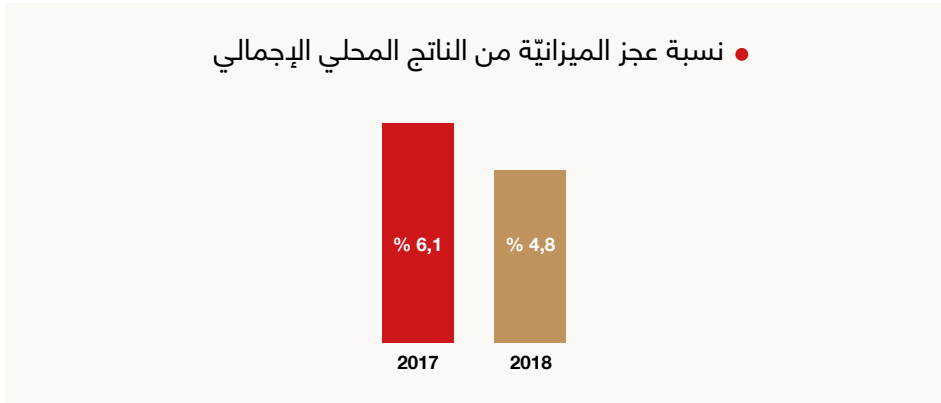
1. بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 ما قيمته 105.535,000 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2018. وبلغت نفقات التآجير العمومي 14.774,632 م.د خلال سنة 2018.
2. دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأموال المصادرة
3. التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018 ص 30.

وأفضت أعمال الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 إلى الاستنتاجات التالية:

✓ تواصل إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بميزانية سنة 2018 بتأخير وذلك بعد تنفيذ كامل الميزانية (على سبيل التسوية) وهو ما يحدّ من نجاعة الإجراءات المتعلقة بمسار إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية.

✓ تواصلت إحالة الحساب العام للدولة وحساب التصرفّ لأمين المال العام لسنة 2018 إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. وهو ما ينعكس سلبيًا على آجال مصادقة السلطة التشريعية على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

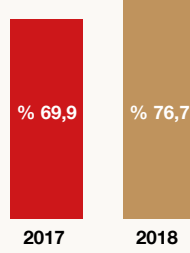
✓ **تراجعت نسبة عجز الميزانية⁽⁴⁾ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 إلى 4,8 % مقابل 6,1 % في سنة 2017، وعلى غرار السنوات السابقة، بقيت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة الأمثل والتي تمّ ضبطها في حدود 3,92 %⁽⁶⁾ حسب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.**



✓ تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي في سنة 2018 لتبلغ 76,7 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 69,9% في سنة 2017. وعلى غرار السنوات السابقة، تجاوزت نسبة التداين العمومي النسبة الأمثل والتي تمّ ضبطها في حدود 48,5 %⁽⁶⁾ حسب نفس المعهد.

4. دون اعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة.
5. دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017.
6. دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017.

• نسبة التداين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي



✓ فضلا عن تمويل نفقات التنمية، يتم منذ سنة 2012 اللجوء إلى موارد الاقتراض لتسديد نفقات أصل الدين العمومي. ومكّنت هذه الموارد خلال سنة 2018 من تغطية ما يفوق 66% من نفقات تسديد أصل الدين.

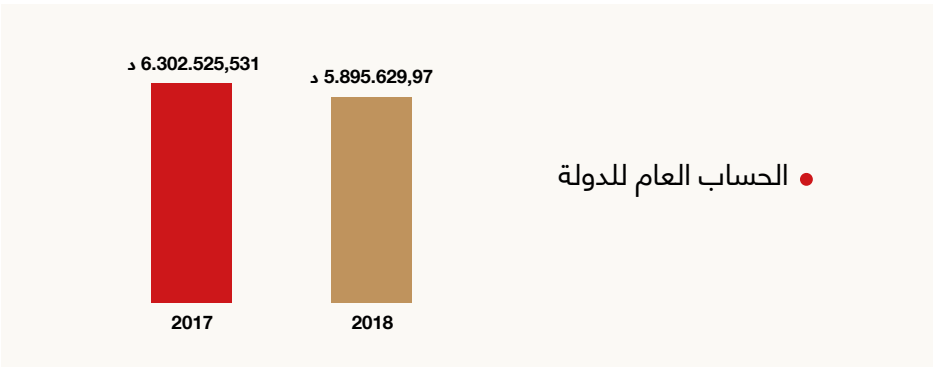
✓ بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقلة بالقباضات المالية محدودة حيث لم تتجاوز نسبتها 7,20%. وبلغ رصيد الديون الباقية للاستخلاص في موفى سنة 2018 ما قيمته 11.446,638 م.د. ولم يتبين اتخاذ إجراءات ناجعة لتحسين الاستخلاص وتطهير هذه البقايا من الديون غير القابلة للاستخلاص.

✓ تواصل اعتماد الدولة على متوفرات الخزينة لتغطية النقص الحاصل بين موارد ونفقات الميزانية العامة للدولة (دون اعتبار فوائض صناديق الخزينة)، حيث أفرز تنفيذ الميزانية العامة للدولة فائضا للمصاريف على المقايض بمبلغ 876,273 م.د وهو ما يعني أنّ موارد العنواين الأوّل والثاني المحصّلة لم تغطّ النفقات المنجزة فعلياً للعنواين الأوّل والثاني من الميزانية. وأصبح اللجوء إلى متوفرات الخزينة ألياً نتيجة عدم تغطية المقايض المعبّأة للمصاريف المنجزة عند تنفيذ ميزانيات السنوات الأخيرة. وقد بلغ فائض مصاريف الحساب القار لتسبقات الخزينة الذي يتضمن نتائج تنفيذ الميزانية للسنوات السابقة في موفى سنة 2018 ما قيمته 10.755,363 م.د.

✓ تواصل في سنة 2018 تحويل فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لتمويل العنوان الأوّل من الميزانية وذلك بما قيمته 1.299,087 م.د في شكل خصم من فوائض 23 حساب خاص في الخزينة. وأصبح اللجوء لفوائض المقايض التي يفرزها عدد من هذه الحسابات لتمويل العنوان الأوّل من الميزانية يتمّ سنوياً وذلك منذ سنة 2014، علماً بأن قوانين المالية لسنتي 2019 و2020 تضمنت

تقديرات بهذا العنوان على التوالي بقيمة 1.417,800 م.د (7) و 1.565,400 م.د⁽⁸⁾. ويحدّد التصرف على هذا النحو من قدرة هذه الحسابات على تحقيق أهدافها التي أُحدثت من أجلها وذلك رغم الطابع الحيوي لمجالات تدخلها والتي تتعلّق أساسا بالسكن والتشغيل والتكوين المهني والقدرة التنافسية الصناعية والسياحية والجماعات المحلية والبيئة والتلوث. وقد تمّ الاقتراع من هذه الحسابات دون تقديم قائمة فيها للسلطة التشريعية

✓ **تبين عدم صحّة نقل رصيد فواضل العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018.** فقد تضمّن الحساب العام للدولة لسنة 2017 رصيذا بقيمة 5.895.629,97 دينار في حين أنّ الحساب العام للدولة لسنة 2018 تضمّن رصيذا مغايرا بعنوان فواضل سنة 2017 قيمته **6.302.525,531 دينار.**



✓ **تبين عدم صحّة نقل رصيد فواضل العنوان الثاني من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة في موفى سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018.** فقد تضمّن الحساب العام للدولة لسنة 2017 رصيذا بقيمة 234.002.021,399 دينار في حين أنّ الحساب العام للدولة لسنة 2018 قد تضمّن فائضا مغايرا بعنوان فواضل سنة 2017 بقيمة **206.002.350,936 دينار.**

✓ **تطوّرت كتلة الأجرور في سنة 2018 بنسبة 2,94 % مقارنة بسنة 2017** لتبلغ ما قيمته 14.774,632 م.د وذلك بالرغم من التدابير الاستثنائية التي تمّ إقرارها ضمن مشروع قانون المالية للتحكم فيها والتي تمثّلت أساسا في مواصلة العمل بالاعتماد الجبائي وحصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطة وعدم

8. القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020.

اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد (حوالي 11800) وإيقاف العمل بتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الإقالة أو الوفاة أو الإلحاق وعدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء سنة 2017 وتغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية.



• تبلغ كتلة الأجرور ما قيمته:
م.د. 14.774,632

✓ تواصلت في سنة 2018 مساعدة الصناديق الاجتماعية مباشرة من الميزانية وذلك عبر تخصيص نفقات التدخّل العمومي لفائدتها تم صرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتوزعت أساسا بين :

تمويل المساهمة
بعنوان تعديل الجرايات
بمبلغ 37,149 م.د.

تسديد عجز الأنظمة
الخاصة بالتقاعد بمبلغ
17 م.د.

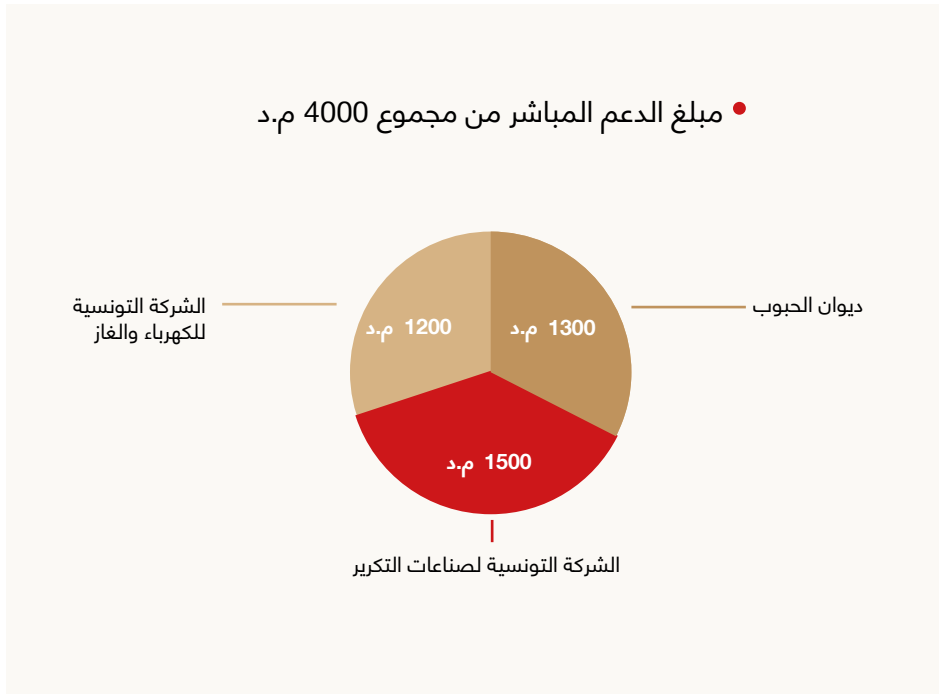
إسناد منحة مباشرة لفائدة
الصندوق الوطني للتقاعد
والحيطة الاجتماعية وقدرها
353 م.د.

تسوية متخلّلات الصندوق
الوطني للتقاعد والحيطة
الاجتماعية بمبلغ 260 م.د.

مساهمة الدولة في تنويع
مصادر تمويل الصناديق
الاجتماعية بمبلغ 135 م.د.

بلغت المداخل المتأتية من تحويلات المنشآت العمومية ومراييح الخزينة لفائدة ميزانية الدولة 685,354 م.د في سنة 2018 وتأتت أساسا من عائدات البنك المركزي التونسي بما قيمته 383,893 م.د. واقتصرت عائدات الدولة⁹ في خصوص عينة تتكون من 23 منشأة عمومية⁽¹⁰⁾ من مجموع 110 منشأة عمومية على 263,5 م.د في سنة 2018 وهو ما يمثل 5,1 % من دعم الدولة (منح الاستغلال ومنح الاستثمار) لهذه المنشآت.

وبلغت ضمانات الدولة على القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية خلال سنة 2018 ما قيمته 2.592,7 م.د. وبلغ دعم الدولة للمنشآت في سنة 2018 ما قيمته 5.139,4 م.د واستأثرت 03 منشآت عمومية بمبلغ 4.000 م.د من هذا الدعم وذلك كما هو مبين بالرسم البياني الموالي:



9. التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2020.
10. لا تتضمن العينة البنوك العمومية والصناديق الاجتماعية والبريد التونسي وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

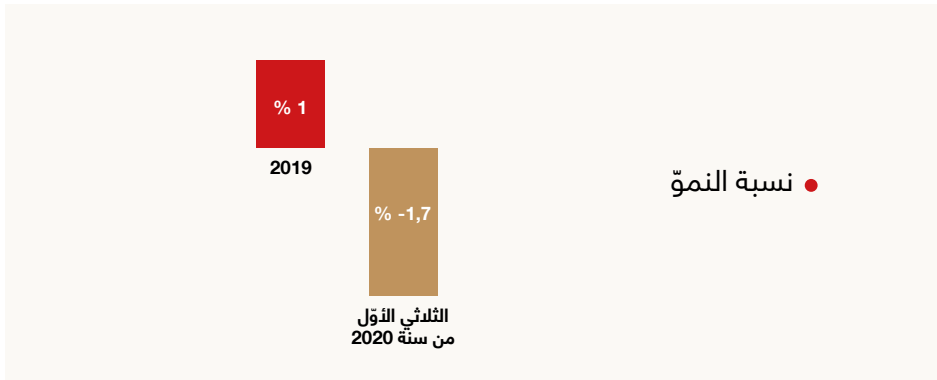
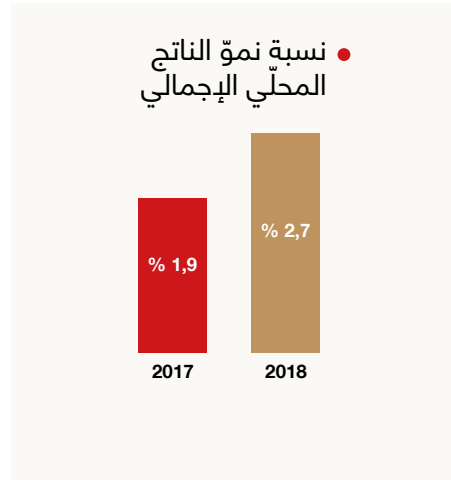
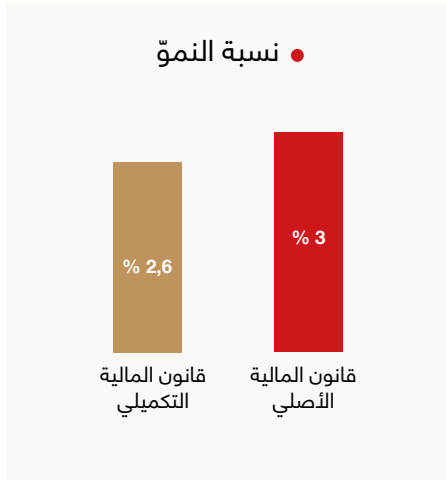


أهمّ المؤشرات

المؤشرات العامة

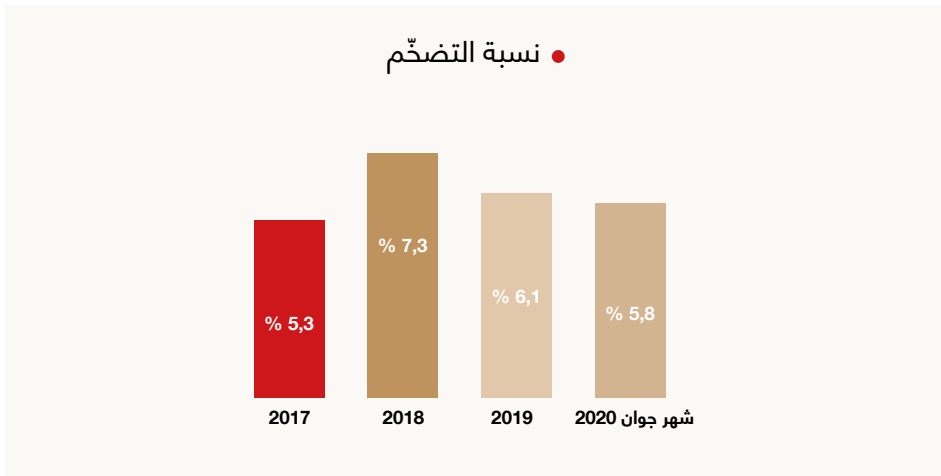


• بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,7%⁽⁹⁾ في سنة 2018 مقابل 1,9% في سنة 2017 ونسبة 3% مقدرة لقانون المالية الأصلي و2,6% مقدرة لقانون المالية التكميلي. وبلغت نسبة النمو في سنة 2019 ما قدره 1% و -1,7% خلال الثلاثي الأول من سنة 2020⁽¹⁰⁾.



9. حسب موقع الواب للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 18 جويلية 2020.
10. نفس المرجع السابق.

- **واصلت نسبة البطالة في سنة 2018 استقرارها في حدود 15,5 %** وهي نفس النسبة المسجلة في سنتي 2016 و2017. وبلغت نسبة البطالة 14,9 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 و15,1 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2020⁽¹¹⁾.
- **تواصل التضخم خلال سنة 2018 ليلبغ ما معدله 7,3 %** مقابل 5,3 % خلال سنة 2017. وبلغت نسبة التضخم 6,1 % في سنة 2019 و5,8 % في شهر جوان 2020.



- **بلغ العجز التجاري ما قيمته 19 مليار دينار في سنة 2018 مقابل 15,6 مليار دينار في السنة السابقة** تأتي أساسا من عجز ميزان الطاقة والذي بلغت حصته في العجز التجاري ما يزيد عن 60 %. وبلغ عجز الميزان التجاري في سنة 2019 ما قيمته 19.408,6 م.د.
- **تفاقم العجز الجاري في سنة 2018** ليلبغ ما قيمته 2211,7 مليار دينار وما نسبته 11,1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي ما قيمته 10,870 مليار دينار وما نسبته 10,2 % في السنة السابقة.
- **أسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات وأموال المصادرة) عن عجز بنسبة 4,8 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل

11. نفس المرجع السابق.

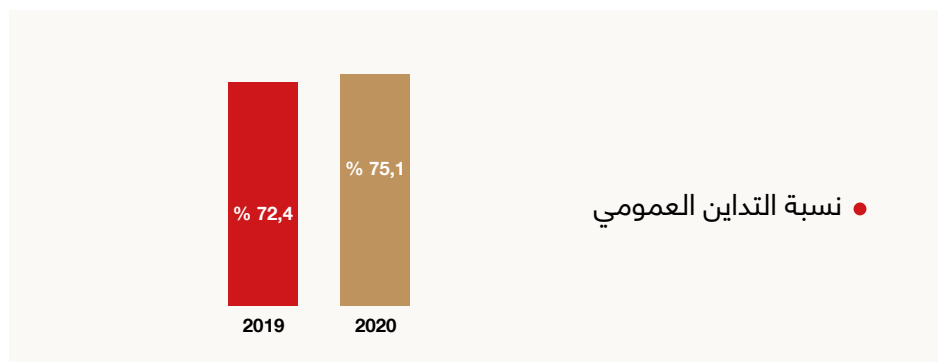
6,1 % في سنة 2017 ونسبة 4,9 % مقدّرة لقانون المالية الأصلي. ويتنظر تحقيق نسبة عجز ميزانية في حدود 3,5 % حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019⁽¹²⁾.

• أفضل تصرّف سنة 2018 إلى فائض في المصاريف على المقايض بمبلغ 876,273 م.د مقابل فائض في المقايض على المصاريف بمبلغ 247,299 م.د في سنة 2017.

• **تفاهم الضغط الجبائي في سنة 2018 ليلغ ما نسبته 23,24 %** مقابل 22,05 % في سنة 2017 ونسبة 22 % مقدّرة لقانون المالية الأصلي. ويتنظر تحقيق نسبة ضغط جبائي في حدود 25,3 % حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية 2019.

• **بلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى 2018 ما قيمته 10.126,389 م.د.** وإيدراج فائض المصاريف على مقايض الميزانية لسنة 2018 (876,273 م.د) وفائض المقايض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 10.755,363 م.د.

• **تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي لتبلغ 76,7 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 مقابل 69,9 % في سنة 2017** ونسبة 71,4 % مقدّرة ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2018. ويتنظر تحقيق نسبة تداين عمومي في حدود 72,4% خلال سنة 2019 و75,1% في سنة 2020⁽¹³⁾.



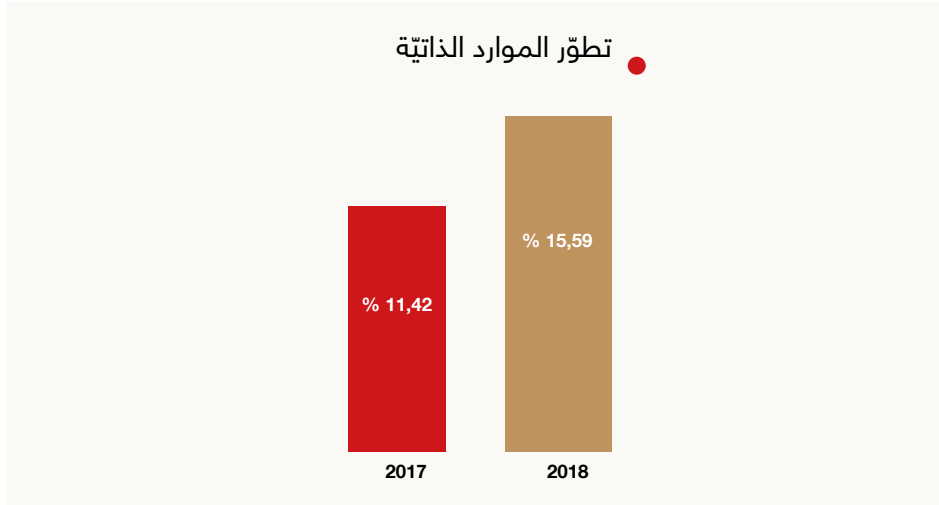
12. حسب موقع الواب لوزارة المالية بتاريخ 18 جويلية 2020.

13. نفس المرجع السابق.



المؤشرات المتعلقة بموارد 2018

- بلغت الموارد المحصّلة لسنة 2018 ما قيمته **38.641,937 م.د** متجاوزة بذلك التّقدّيرات النهائيّة بما قدره 679,312 م.د وما نسبته 1,79 % . وينتظر تحقيق موارد ميزانية سنة 2019 في حدود 42.254,3 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019.⁽⁷⁴⁾
- مقارنة بالتصرف السابق، شهدت جملة موارد الميزانية المحصّلة في سنة 2018 نموًا بمبلغ **1.991,565 م.د** و بنسبة **5,43 %** مقابل تطور بقيمة 4.973,647 م.د وبنسبة 15,70 % في التصرف السابق.
- تطوّرت الموارد الذاتيّة (30.054,381 م.د) في سنة 2018 بنسبة **15,59 %** مقابل نسبة تطوّر بنسبة **11,42 %** في السنة السّابقة.



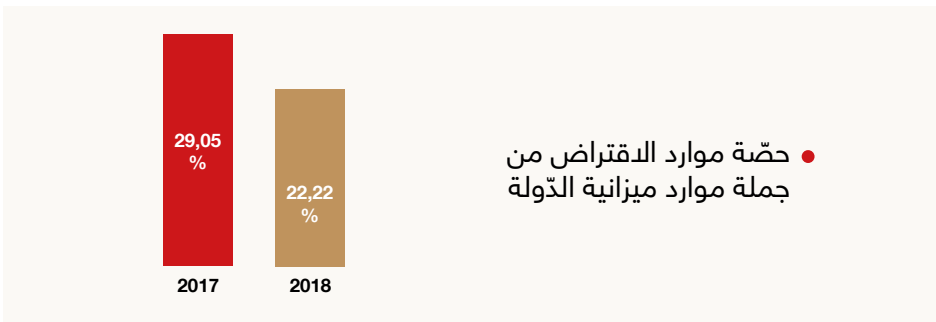
14. نفس المرجع السابق.

• تدعّمت حصّة الموارد الدّاتية من جملة موارد الميزانية في سنة 2018 لتبلغ ما نسبته 77,78 % مقابل 70,95 % في سنة 2017.

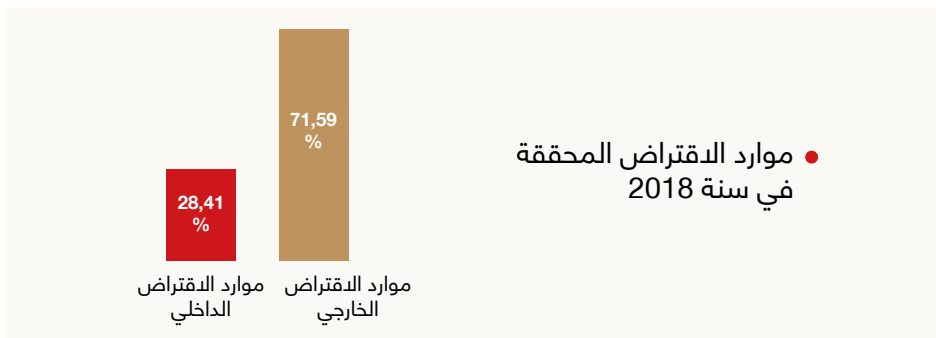
• مكنت الموارد الدّاتية من تغطية نفقات الميزانية لسنة 2018 في حدود 9 أشهر و 19 يوم مقابل 9 أشهر و 3 أيام في سنة 2017.

• تمّت تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 8.587,556 م.د وبنسبة تحقيق للتقديرات النهائية قدرها 86,28%. وينتظر تحقيق موارد اقتراض في حدود 9.692,5 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية لسنة 2019⁽¹⁵⁾.

• تراجعت في سنة 2018 حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد ميزانية الدولة إلى 22,22 % في سنة 2018 مقابل 29,05 % في سنة 2017.



• توزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2018 بين موارد الاقتراض الداخلي (28,41 %) وموارد الاقتراض الخارجي (71,59%).



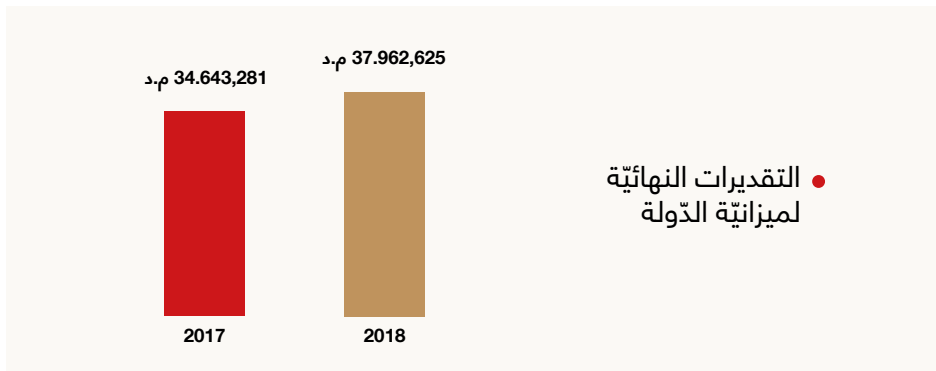
15. نفس المرجع السابق.

• تراجعت الموارد المعبأة بعنوان الاقتراض الخارجي (6.148,247 م.د) بقيمة 2.547,962 م.د وبنسبة 29,30 % مقابل زيادة قدرها 4.260,158 م.د ونسبتها 96,03 % في سنة 2017. ويتنظر أن تبلغ موارد الإقتراض الخارجي ما قيمته 7.053 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019.⁽¹⁶⁾

المؤشرات المتعلقة بنفقات 2018



- ارتفعت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2018 إلى ما جملته 37.962,625 م.د مقابل 34.643,281 م.د في سنة 2017 مسجلة تطوراً قدره 3.319,344 م.د ونسبته 9,58 % مقابل 5.189,823 م.د ونسبة 17,62 % في التصرف السابق.



- بلغت جملة نفقات ميزانية الدولة المنجزة في سنة 2018 ما قيمته 37.447,486 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة نمواً بمبلغ 3.159,323 م.د ونسبة 9,21 % مقابل نمو بمبلغ 5.204,524 م.د و 17,90 % في التصرف السابق. وينتظر تحقيق جملة نفقات في حدود 42.254,300 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019⁽¹⁷⁾.

- توزعت نفقات الميزانية في سنة 2018 بين العنوان الأول (26.155,092 م.د) والعنوان الثاني (10.298,406 م.د) وصناديق الخزينة (993,988 م.د).

- مكنت موارد العنوان الأول المحصلة في سنة 2018 والبالغة 26.442,015 م.د من تغطية جملة نفقات العنوان الأول لميزانية الدولة والبالغة 26.155,092 م.د وذلك بنسبة 101,10 % مقابل نسبة 96,14 % في سنة 2017.

17. نفس المرجع السابق.

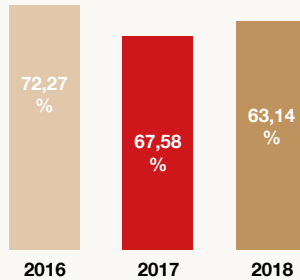
• **واصلت حصة نفقات خدمة الدين العمومي مقارنة بجملة نفقات الميزانية في الارتفاع لتبلغ ما نسبته 20,94 % مقابل 20,67 % في 2017 و 18,24 % في سنة 2016.**

• **تواصل تراجع نسق نموّ نفقات التنمية (5.212,406 م.د) في سنة 2018 ليلبغ ما نسبته 69,1 % مقابل على التوالي 7,61 % و 12,35 % في سنتي 2017 و 2016. و ينتظر أن تبلغ جملة نفقات التنمية ما قيمته 6.140 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019⁽¹⁸⁾.**

• **أفرز تنفيذ الميزانية فواضل اعتمادات بلغت 515,139 م.د تمّ الغاؤها تعلقت بالعنوان الأوّل (237,108 م.د) وبالعنوان الثاني (411,337 م.د) حدّ منها تجاوز الاعتمادات بالحسابات الخاصة في الخزينة وبحسابات أموال المشاركة بما قيمته على التوالي 102,904 م.د و 30,402 م.د.**

• **تراجعت حصة التّأجير العمومي ضمن هيكله نفقات التصرّف إلى 63,14 % في سنة 2018 مقابل 67,58 % في التّصرف السابق و 72,27 % في سنة 2016. وبلغت نفقات التّأجير في سنة 2018 ما قيمته 14.774,632 م.د. و ينتظر أن ترتفع هذه النفقات إلى 16.767 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية لسنة 2019 وإلى 19.030 م.د حسب ما تمّ تقديره ضمن قانون المالية لسنة 2020⁽¹⁹⁾.**

• حصة التّأجير العمومي ضمن هيكله نفقات التصرّف

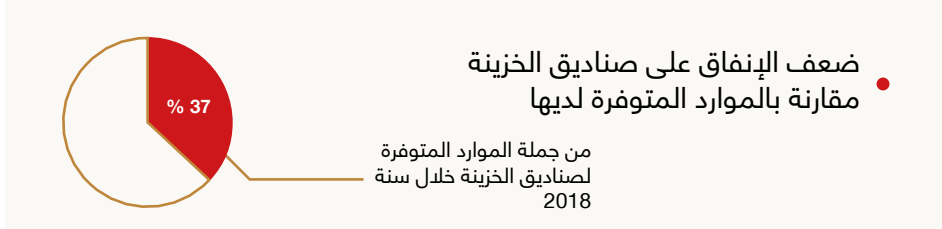


18. نفس المرجع السابق.
19. نفس المرجع السابق.

• بلغت نفقات التدخل العمومي في سنة 2018 ما قيمته 7.417,385 م.د مسجلة تطورا بمبلغ 1.644,636 م.د وبنسبة **28,49 %** مقارنة بسنة 2017. ويتنظر أن تبلغ هذه النفقات 8.052 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019⁽³⁾.

• تراجع في سنة 2018 نسق نموّ نفقات خدمة الدين العمومي (7.840,993 م.د) ليبلغ نسبة **10,65 %** مقابل **33,60 %** في سنة 2017. ويتنظر أن تبلغ هذه النفقات ما قيمته 9.588,300 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019 وما قيمته 11.678 م.د تمّ تقديرها ضمن قانون المالية لسنة 2020⁽⁴⁾.

• تواصل تسجيل ضعف الإنفاق على صناديق الخزينة مقارنة بالموارد المتوفرة لديها حيث مثلت حصة الإنفاق ما نسبته **37 %** من جملة الموارد المتوفرة لصناديق الخزينة خلال سنة 2018.





www.courdescomptes.nat.tn
infos@courdescomptes.nat.tn

